DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/16/Add.3
3 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الانمائي
وصندوق الأمم المتحدة
للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٦ ومسائل أخرى

إضافة

برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

موجز

يتضمن هذا التقرير سردا لأنشطة برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء عام ١٩٩٦، وهو يشمل فروعا تتعلق بالحالة العامة لبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، واستراتيجية هذا البرنامج وإنجازه، وحالته المالية، وجوانبه التنفيذية البارزة، والدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيقه. وترد في الفصل السادس توصية يراد بت المجلس فيها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الحالة العامة	١-٣	٢
ثانيا - استراتيجية البرنامج وإنجازه	٤-٦	٢
ثالثا - الحالة المالية	٧-١٠	٣
رابعا - الجوانب التنفيذية البارزة	١١-٣٣	٤
خامسا - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق	٣٤-٣٥	٩
سادسا - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه المجلس التنفيذي	٣٦	٩

270397 260397 97-06054

أولا - الحالة العامة

١ - بموجب اتفاق الحكم الذاتي المؤقت (أو "اتفاق أوسلو الثاني") الموقَّع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، شارك الشعب الفلسطيني في انتخابات ديمقراطية أجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لاختيار رئيس السلطة الفلسطينية و ٨٨ عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تم إنشاؤه حديثا. وتلا هذه الانتخابات تنصيب الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية في حزيران/يونيه. وفي الفترة التي انقضت منذ ذلك الوقت، تباطأ التقدم المحرز في عملية السلام بصورة ملحوظة، ولم تبدأ بعد المفاوضات حول الوضع النهائي التي كان من المقرر أن تبدأ في منتصف عام ١٩٩٦.

٢ - واتسم عام ١٩٩٦ الى حد كبير بهبوط اقتصادي شديد في الضفة الغربية وغزة، وزيادة البطالة، وأزمة خطيرة متعلقة بالميزانية انتابت السلطة الفلسطينية بسبب الحالة الاقتصادية غير المواتية، والاضطرابات وأعمال العنف، وإغلاق الضفة الغربية وغزة لفترات طويلة.

٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أن دخل الفرد في الضفة الغربية وغزة انخفض بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٢ قبل بدء عملية السلام. وتعرضت القوى العاملة الفلسطينية التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على توفر الأعمال في إسرائيل لمعدلات بطالة تقدر بنسبة تصل الى ٦٠ في المائة في غزة و ٤٠ في المائة في الضفة الغربية. وبعد أن كان من المتنبأ به في عهد قريب لا يبعد عن كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن يبلغ عجز السلطة الفلسطينية لعام ١٩٩٦، ٧٥ مليون دولار، أصبح العجز يقدر الآن بمبلغ يزيد عن ١٢٥ مليون دولار.

ثانيا - استراتيجية البرنامج وإنجازه

٤ - ظل الإنجاز خلال عام ١٩٩٦ يشكل الأولوية العليا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني. وبلغ الإنفاق في عام ١٩٩٦ حوالي ٥٢ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتعود هذه الزيادة الكبيرة الى الطرائق المبتكرة التي يعمل في إطارها برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية على جميع المستويات.

٥ - وعملا بالاستراتيجيات والمبادرات المحددة في الإطار البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (١٩٩٦-١٩٩٨)، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/20/ Rev.1، أولى برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني اهتماما متزايدا لتوسيع دوره في مجال الدعوة الى تعزيز مواضيع التنمية البشرية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، وتوفير أسباب الرزق المستدامة، ودور نوع الجنس في التنمية والإدارة البيئية.

٦ - وفي عام ١٩٩٦، بدأ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الاضطلاع أيضا بأنشطة رئيسية لتعزيز الحكم على الصعيد المحلي والبلدي والمركزي للسلطة الفلسطينية. واستفاد برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في تنفيذه لهذه الأنشطة استفادة كاملة من الخبرة المحلية الضخمة المتاحة في المنطقة.

ثالثا - الحالة المالية

٧ - إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، بإنفاقاته البالغة حوالي ٥٢ مليون دولار، يشكل واحدا من أكبر المنفذين الثلاثة للمشاريع يمولها مانحون في الضفة الغربية وغزة؛ أما المنفذان الآخران فهما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للإنماء والإعمار.

٨ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني تمويل نفسه بنفسه الى حد كبير. وعلى غرار السنوات السابقة، فإن التكاليف الإدارية لتشغيل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني تُسدد بصفة رئيسية من الإيرادات الآتية من تنفيذ المشاريع التي يمولها المانحون، بينما بقي إسهام الميزانية الإدارية الأساسية المستمد من الموارد المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستواه السابق البالغ ٠٠٠ ٧١٠ دولار. وقد مكن هذا الترتيب المالي الفريد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني من تمويل مرتبات موظفيه البالغ عددهم ١٢٥، ومعظمهم من الفنيين الفلسطينيين ذوي المهارات الرفيعة في الميادين التقنية والهندسية والبرمجية، مع تعزيز هذه القدرات بالاستعانة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وذلك بفضل من التمويل الآتي من عدد من المانحين الثنائيين.

٩ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني يتلقى الدعم بالدرجة الأولى من مانحين ثنائيين. وفي الفترة التي انقضت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عندما تم التوقيع على إعلان المبادئ وبدأت عملية السلام، ساهم ١١ جهة مانحا ثنائيا بمبلغ يزيد عن ١٣٠ مليون دولار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وذلك بالإضافة الى مبلغ آخر قدره ٣٣ مليون دولار تم الالتزام التزاما قويا بتقديمه في أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٦ وحده، ساهم سبعة مانحون ثنائيون بمبلغ يزيد عن ٣٤ مليون دولار. ونظرا لقدرة الإنجاز السريعة التي أثبت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني تمتعه بها في مختلف الظروف، فإن هناك ما يدعو الى الأمل في أن يستمر المانحون الثنائيون في تقديم مستوى عاليا من الدعم في عام ١٩٩٧. وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ أن إدارة برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني لا تزال ملتزمة بأنشطتها الواسعة في مجال تعبئة الموارد.

١٠ - وبالإضافة الى مساهمات المانحين الثنائيين، كان تحت تصرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني أيضا مبلغ قدره ١,٥ مليون دولار من مبلغ مجموعه ٤ ملايين دولار مخصص من البند ١-١-٣ من هدف التمويل من الموارد الأساسية لعام ١٩٩٧. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في برمجة واستخدام هذه الموارد الأساسية في عام ١٩٩٦ لغرض البدء في برامج دعم بناء القدرات مع السلطة الفلسطينية في مجالات مثل الزراعة، وتطوير السياحة، والإدارة العامة.

رابعا - الجوانب التنفيذية البارزة

١١ - بدأ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، تنفيذا لاستراتيجيته العامة الموصوفة أعلاه، عددا من الأنشطة يرد وصف بعضها أدناه.

١٢ - بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة في الضفة الغربية وغزة وتطاول فترات إغلاق الحدود، يرمي برنامج تدخل رئيسي أولي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الى ضمان سبل رزق مستدامة للفلسطينيين عن طريق مشاريع لتوليد العمالة. وفي عام ١٩٩٦، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ٠٠٠ ٢٦ فرصة عمل مؤقتة عن طريق ستة مشاريع جديدة لتوليد العمالة قيمتها ١٥ مليون دولار بالإضافة الى ١٨ مليون دولار لأنشطة توليد عمالة مستمرة منذ عام ١٩٩٥.

١٣ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، عن طريق الفريق العامل القطاعي المعني بتوليد العمالة، تأدية دور نشط في كل من توفير آليات تنفيذ سريعة وإنشاء ودعم الهيكل الإداري للسلطة الفلسطينية. وبالإضافة الى ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، في النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وضع برامج واسعة النطاق للعمالة، مثل برنامج إصلاح الهياكل الأساسية استعدادا للأنشطة المقبلة التي تنفذ في إطار برنامج بيت لحم لعام ٢٠٠٠ وغيره من البرامج المتعلقة باستصلاح الأراضي الزراعية، وإصلاح ينابيع الماء، واجتناء المياه، وهي برامج قادرة على توسيع نطاق فرص العمل في المجال الزراعي. وقد سبق الحصول على التزامات أكيدة من مانحين ثنائيين بتقديم مبلغ إضافي قدره ٩ ملايين دولار للاضطلاع بأنشطة لتوليد العمالة في أريحا، وبيت لحم، وخان يونس.

١٤ - وفي عام ١٩٩٦، عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الى توطيد وتعزيز علاقته مع وحدة إدارة البرامج التابعة للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للإنماء والإعمار في غزة بوصفها نظيره الرئيسي في وضع وتنفيذ أنشطة توليد العمالة. وبالإضافة الى ذلك، تم التأكيد بصفة متزايدة على الجهود المبذولة لزيادة مشاركة شركاء فلسطينيين آخرين في عملية التنفيذ، بما في ذلك البلديات، ووزارات السلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية. كما أن برنامج توليد العمالة أدخل

الى الضفة الغربية للمرة الأولى في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن حالة البطالة هناك ليست بالسوء الذي هي عليه في غزة، فإنها تشكل قيدا رئيسيا على تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

١٥ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني لا يقتصر على توفير الدعم التقني والمساءلة للمشاريع الرامية الى توليد العمالة بل يتولى أيضا نقل المهارات التقنية والإدارية والقدرات التنفيذية الى المؤسسات النظيرة في السلطة الفلسطينية. وقد أدرجت السلطة الفلسطينية أنشطة مشتركة كثيرة من هذا النوع في برنامجها للاستثمارات العامة لعام ١٩٩٧ الذي عرض على جماعة المانحين في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الدعوة الى التوسع الى أقصى حد في إدماج الخبراء التقنيين الذين يمولهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوزارات أو المؤسسات المركزية الأخرى للسلطة الفلسطينية. وأدى ذلك الى توظيف اثنين من كبار المستشارين التقنيين الدوليين في المجال الزراعي وآخر في المجال السياحي في عام ١٩٩٦، كما أكملت عملية اختيار كبار المستشارين التقنيين لتوظيفهم في برنامج دعم الإدارة العامة وبرنامج التنمية الريفية المحلية. والأمر لا يقتصر على أن هؤلاء المستشارين التقنيين الرفيعي المستوى يساعدون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في صياغة وإنجاز أنشطته البرنامجية، بل يتجاوز ذلك الى أنهم يقدمون المساعدة أيضا الى السلطة الفلسطينية على أساس يومي في مجال التخطيط الإنمائي على المدى الطويل وفي وضع برامج ومشاريع جديدة. وهم بذلك يعملون كميسرين لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللأنشطة الإنمائية لمؤسسات السلطة الفلسطينية على السواء.

١٧ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، في إطار برنامجه لتنمية الهياكل الأساسية، عمله في قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية فقام بإصلاح الهياكل الأساسية المادية وبناء المؤسسات على السواء. وقد تم بناء شبكات مياه محلية لـ ٢٠ قرية ريفية في الضفة الغربية؛ وتوفر هذه الشبكة المياه لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من سكان القرى. وتم أيضا إصلاح شبكات المياه القائمة وبناء خزانات مياه تحت الأرض في مدينتي الخليل وطولكرم في الضفة الغربية. وفي غزة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بإصلاح شبكة توزيع المياه ورفع قدرتها في خان يونس، وتم استكمال شبكة مجارٍ لمنطقة متاخمة لمخيم جباليا لصالح ٠٠٠ ٣٠ لاجئ.

١٨ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، في إطار البرنامج نفسه، بثلاثة أنشطة رئيسية في عام ١٩٩٦ في مجال التنمية المؤسسية ضمن قطاعي المياه والمياه المستعملة. ويتضمن ذلك: (أ) تقديم المساعدة الى هيئة المياه الفلسطينية المكلفة بتأمين الإدارة الفعالة لموارد المياه في كل أنحاء الضفة الغربية وغزة؛ (ب) والقيام بالتعاون مع هيئة المياه الفلسطينية بإكمال خطة رئيسية لتطوير شبكة مجارٍ متكاملة تغطي المنطقة الوسطى من الضفة الغربية، بما في ذلك

إجراء دراسات جدوى تمهيدية حول معالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها في الخليل؛ (ج) وتوفير التدريب وغير ذلك من وجوه دعم لإدارات المياه في البلديات في مجال تشغيل وصيانة شبكات إمدادات المياه والسيطرة على أي تسرب للمياه منها.

١٩ - وقد تضمنت أنشطة إدارة الهياكل الأساسية المتصلة بالهياكل الأساسية المادية في قطاع التعليم في عام ١٩٩٦ إصلاح ١٧ مدرسة في المناطق الريفية للضفة الغربية؛ وبناء مدرسة ومجمع رياضي في أريحا، بما في ذلك بناء استاد رياضي يستوفي المعايير الدولية ويتسع لـ ٠٠٠ ٥ متفرج؛ وبناء مدارس تدريبية زراعية في غزة وفي مقاطعة الخليل في الضفة الغربية.

٢٠ - وفي القطاع الصحي، بنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني مرافق لإجراء العمليات كما بنى وحدات للرعاية المكثفة في مستشفى الاتحاد في نابلس، وأكمل برج خدمات وغرفة معدات في مستشفى بيت جلا، وشرع في تشييد مرافق للرعاية الطارئة والرعاية المكثفة في مستشفى طولكرم.

٢١ - وفي قطاع الإسكان، أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني مجمع شقق مؤلف من أربعة عمارات ويتضمن ٢٥٦ وحدة سكنية لأسر قوات الشرطة الفلسطينية.

٢٢ - وبلغت القيمة الإجمالية لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني فيما يتعلق ببرنامجه لتنمية الهياكل الأساسية لعام ١٩٩٦ أكثر من ٣٧ مليون دولار. ومن بين المساهمين الثنائيين إيطاليا، وسويسرا، وفنلندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٢٣ - وعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني دوره في تشجيع نهج التنمية البشرية المستدامة في السياق الفلسطيني عن طريق عدد من المبادرات مثل مبادرة إعداد نموذج للتنمية البشرية. وينطوي هذا المشروع، المقرر إكماله في نيسان/أبريل ١٩٩٧، على مشاورات مستفيضة مع السلطة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، والخبراء الفلسطينيين من الشتات. وفي عام ١٩٩٦، قام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أيضا بتعزيز قدرة قسمه المعني بالتنمية البشرية لتمكينه من التفاعل مع كل الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج.

٢٤ - وفي سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في عدد من المبادرات مع المجتمع الفلسطيني تتناول جوانب الفقر وجذوره في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تعريف وتحديد الأولويات من أجل اتخاذ الإجراءات، وذلك مثل وضع خريطة للفقر وتحديد الخيارات المتصلة بالسياسات بالنسبة إلى أكثر وزارات السلطة الفلسطينية اهتماما بالقضاء على الفقر.

٢٥ - والهدف الرئيسي لبرنامج إدماج الجنسين في التنمية هو تعزيز صياغة وتنفيذ ورصد سياسات تراعي نوع الجنس من جانب صانعي السياسات الفلسطينيين، وهيئات التخطيط، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الأبحاث الفلسطينية، وقد وسع هذا البرنامج من نطاق أنشطته في عام ١٩٩٦ على أساس التوصيات التي أقرها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكانت إحدى النتائج الفورية لهذا التوسع إنشاء إدارات لبرنامج إدماج الجنسين في التنمية داخل وزارات مختارة من وزارات السلطة الفلسطينية. وتقدم هذه الإدارات إطارا مشتركا بين الوزارات يتم من خلاله تنفيذ نشاط يتصل بالفقر يركز على المرأة في الريف. وبوشر مشروع آخر لمساعدة المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في وضع إحصاءات مصنفة بحسب نوع الجنس.

٢٦ - وتحقق أثناء عام ١٩٩٦ تقدم في سبيل إدماج نشاطين من أنشطة القطاع العام يضطلع بهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في المركز الوطني للإدارة العامة للسلطة الفلسطينية - وهذان النشاطان هما البرنامج التدريبي في مجال الإدارة العامة ونشاط يتصل بنقل المعرفة عن طريق الفلسطينيين المغتربين. وفي عام ١٩٩٦، أوفد إلى الميدان ٤٤ خبيرا استشاريا فلسطينيا مغتربا من خلال "برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين" لصالح ٢٨ مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك الوزارات، والمؤسسات المركزية، والجامعات، ومراكز الأبحاث، وشارك أكثر من ١ ٥٠٠ من موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين في أكثر من ٧٠ دورة تدريبية نظمت عن طريق البرنامج التدريبي في مجال الإدارة العامة.

٢٧ - وضع في عام ١٩٩٦ برنامج لدعم الحكم والإدارة العامة يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وذلك بدعم تقني من شعبة التنمية الإدارية والحكم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات مؤسسة المراقبة العامة في مجال مراجعة الحسابات؛ ودعم التنسيق فيما بين الوزارات، ولا سيما فيما يتعلق بعملية صوغ السياسات؛ وتدريب موظفي الإدارات المحلية على دعم الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية.

٢٨ - وأصبحت الزراعة مجالا يركز عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في عام ١٩٩٦. فوضعت عدة برامج واسعة النطاق في مجالات تحليل السياسات وتخطيطها، والدعم المؤسسي، والبحث والإرشاد، ومكافحة الحمى المتموجة، وتنمية إصلاح الأراضي وموارد المياه من خلال طرائق تعتمد على اليد العاملة. وتم الشروع في هذه البرامج بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. وألحق أحد كبار المستشارين التقنيين بوزارة الزراعة لدعم عملها، وتم تعيين خبير آخر للمساعدة على تنشيط الأبحاث الزراعية والخدمات الإرشادية. وتم الشروع، بموازاة ذلك، ببرنامج للتعاون بين وزارة الزراعة للسلطة الفلسطينية ومراكز الامتياز الإقليمية.

٢٩ - وفي مجال آخر من مجالات القطاع الخاص، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في شراكة مع المنظمة العالمية للسياحة للشروع في المرحلة الأولى من

برنامج يدعم تطوير السياحة في الضفة الغربية وغزة. وفي إطار هذا البرنامج، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والمنظمة العالمية للسياحة مع وزارة السياحة ولجنة بيت لحم لعام ٢٠٠٠ لتخطيط وتطوير الأنشطة السياحية في المنطقة.

٣٠ - وأعيد في عام ١٩٩٦ صوغ برنامج التنمية الريفية المحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي إطار هذا البرنامج، سيتم تحويل تجربة ناجحة لتحقيق اللامركزية في مجال تخطيط وتمويل التنمية الريفية إلى برنامج متكامل داخل وزارة الحكم المحلي للسلطة الفلسطينية. وسيتولى هذا البرنامج، في معرض توسيع عملياته في الضفة الغربية، مساعدة السلطة الفلسطينية على إدخال نظام للتحويلات الضريبية الحكومية الدولية من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى إنفاق ٢٥ مليون دولار في استثمارات التنمية الريفية على مدى أربع سنوات. وقد تم تأمين مساهمات مجموعها ٥,٥ مليون دولار من حكومة اليابان، وكذلك من الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣١ - وتم في عام ١٩٩٦ توسيع وتنويع أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وغزة، وأصبح مجموع عدد متطوعي الأمم المتحدة العاملين هناك أكثر من ٢٠. وتم وضع آلية وطنية لمتطوعي الأمم المتحدة بحيث تستطيع الفرق الدولية والوطنية من متطوعي الأمم المتحدة العمل الآن معا لدعم المؤسسات الفلسطينية، مثل بلديات غزة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ويشكل متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون جزءا لا يتجزأ من مشروع الشباب، الذي يرمي إلى إعادة تأهيل سبعة مراكز للشباب في كل أنحاء غزة وتوفير الأنشطة الثقافية والرياضية والتعليمية لشباب غزة، الذين يشكلون أكثر من نصف السكان. وبدأ أيضا في عام ١٩٩٦ تنفيذ مشروع الخوذ البيضاء برعاية حكومة الأرجنتين وذلك من خلال برنامج رائد في التخطيط الحضري ونظم المعلومات الجغرافية لصالح بلدية غزة.

٣٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تقديم الدعم إلى هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في الضفة الغربية وغزة، وذلك باستخدام جزء من هدف التمويل من الموارد الأساسية ١-١-٣ للاستفادة من الخبرة التقنية لمؤسسات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للسياحة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أيضا بتوفير الدعم السوقي والإداري لبرامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اللذين أنشأ كل منهما وجودا ميدانيا له في الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٩٦.

٣٣ - وفي إطار تطور حديث العهد يسره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، أصبحت الأقاليم الفلسطينية مؤهلة للاستفادة من الأنشطة التي يرعاها مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك الأنشطة المشاريعية في مجال حفظ التنوع الاحيائي والطاقة التي سيبدأ تنفيذها في عام ١٩٩٧.

خامسا - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق

٣٤ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني توفير الدعم لمكتب المنسيق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة الذي كلفه الأمين العام للأمم المتحدة بتسهيل التنسيق فيما بين برامج ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الضفة الغربية وغزة. ويتضمن هذا الدعم العمل كأمانة لستة أفرقة عاملة قطاعية من بين ١٢ فريقا تم إنشاؤها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لتعزيز وتنسيق أنشطة المانحين في مختلف القطاعات وفقا لأولويات السلطة الفلسطينية. ويتضمن ما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من دور في مجال التنسيق القيام، بناء على طلب المنسق الخاص للأمم المتحدة، بصوغ أربع من ورقات الأمم المتحدة الاستراتيجية الست المعدة لأفرقة الأمم المتحدة المعنية بالقطاعات ذات الأولوية التي أنشئت في قطاعات التعليم، وتوليد العمالة، والصحة، والهياكل الأساسية والإسكان، وبناء المؤسسات، وتنمية القطاع الخاص.

٣٥ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أيضا بتيسير التنسيق على الصعيد التقني. وإن ما قدمه كبار المستشارين التقنيين من مساهمة إلى وزارات السلطة الفلسطينية، ووضع عدد من برامج الدعم القطاعي، والدعم اليومي النشط المقدم إلى السلطة الفلسطينية كانت عوامل لها أهميتها في هذا الصدد، ولا سيما في مجالات توليد العمالة، وإصلاح الهياكل الأساسية، والزراعة، والإدارة العامة.

سادسا - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه المجلس التنفيذي

٣٦ - قد يود المجلس التنفيذي:

١ - أن يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - أن يشجع أوساط المانحين الدوليين على مواصلة وتوسيع مساهماتها في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وعلى الاستمرار في الاستفادة الكاملة من قدرات البرنامج على التنفيذ والإنجاز السريعين، ولا سيما في سياق البرنامج الواسع النطاق لدعم بناء القدرات الذي تم وضعه مع السلطة الفلسطينية في مجالات من قبيل الزراعة، وتوليد العمالة، والتنمية الريفية، والإدارة العامة.